أهمية السياحة في العراق

أولاً : دور السياحة في تنويع مصادر الدخل في العراق

تعد السياح الصناعة الرائجة في العصر الحالي ،وأحد القطاعات المهمة التي تعتمد عليها العديد من الدول كمصدر للدخل وتشغيل الأيدي العاملة ، ويشهد قطاع السياحة نمواً مستمراً على مستوى العالم ، حيث أرتفع عدد السياح في العالم من (٢٥) مليون سائح في عام١٩٥٠إلى (٧٠٠) مليون٠ سائح عام ٢٠٠٠، وقد ارتفعت إيرادات السياحة من (٢٦٣)مليار دولار عام ١٩٩٠إلى (٤٥٥) مليار دولار عام ٢٠٠٠ ،وقد أشاره بعض الدراسات إلى أن كل فرصة عمل في السياحة تخلق بصورة غير مباشرة (٥) في قطاعات أخرى ، فيما ذكر ت دراسات أخرى إلى أن الدولار المستثمر في السياحة المصرية يدر نحو(٢٥) دولاراً ، وقد أشاره إحصاءات منظمة السياحة العالمية إلى أن فرنسا قد حققت المرتبة الأولى بعدد السياح حيث بلغ عددهم (٧٥) مليون سائح ثم الولايات المتحدة (٥١) مليون سائح ،إما على صعيد الوطن العربي فقد حققت مصر المرتبة الأولى بـ (٥) مليون سائح عام ٢٠٠٠، إما على مستوى الإيرادات المتحقق من النشاط السياحي لعام ٢٠٠٠ فقد حققت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بـ (٨٥) مليار دولار ومن بعدها إسبانيا بـ(٣٦) مليار دولار واحتلت مصر المرتبة الحادي عشر بـ(٤،٣) مليار دولار ثم المغرب بـ(٢) مليار دولار ، أما بالنسبة للعراق الذي تضرب جذور حضارته في أعماق التاريخ منذ (٧٠٠٠) عام إو يزيد وأرض التنوع في ثقافته وأعراقه وتضاريسه الطبيعية الممتدة من المرتفعات الشاهقة في الشمال إلى الأهوار في الجنوب وشط العرب وغابات النخيل الممتد على ضفافة أنهاره والذي يضع العراق في مقدمة منتجي أفجر أنواع التمور في العالم ، وتعد أثار العراق التاريخية ذات أهمية عظيمة للاستدلال على تراث بلاد الرافدين وحضارته وعلى هويته الثقافية التي تشكلت من تراكمات تلك الحضارات ،وتعتبر بوابة رئيسية للتعرف على حضرات العالم القديم وما خلفته من نصوص وأنظمة وإبداعات وأساليب عيش في السلم والحرب وفي الحيات والموت ،العراق كنز سياحي هائل سواء بما منحه الباري عزوجل من ثروات طبيعية تتمثل بأرض خصبة ومصادر للمياه العذبة تتصدرها دجلة والفرات وغيرها من المصادر من الشمال حيث تكثر الينابيع والشلالات أو بما أختزنه الموروث الشعبي العراقي من إفرازات الحضارات القديمة التي تعاقبه على أرضة فضلا عن ذلك فالعراق يحتضن الأماكن المقدسة للعديد من الأديان المعروفة بما يعزز المزايا التنافسية

للسياحية العراقية ، ويتصف الاتجاه العام للبيئة الخارجية لقطاع السياحة بالظروف المشجعة للعمل السياحي وأن جميع عوامل البيئة الخارجية عدا السياسية والقانونية مشجعة للتوجهات الإيجابية لقطاع السياحة ، كما أن متغيرات العوامل الاجتماعية تشكل عاملاً مسانداً لتطور السياحة وكذلك الحال بالنسبة للعوامل الاقتصادية يعززها انخفاض تكلفة المشاريع السياحية وانخفاض سعر الدينار العراقي في مواجه العملات الأجنبية ، لاكن المفارقة البارزة تكمن في الإهمال المزمن الذي بعاني منة السياحة العراقية والذي انعكس على انخفاض أعداد السائحين في العراق من (٧٤٨) ألف سائح عام ١٩٩ إلى (٧٨)ألف سائح عام ٢٠٠٠ ، فيما انخفضت إيرادات السياحة في العراق من (٥٥) مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى (١٣)مليون دولار عام ١٩٩٥ ،وهو ما يعكس حجم المشكلات التي يعاني منها قطاع السياحة في العراق والتي تتمثل بضعف الإدارة العليا بالتخطيط الاستراتيجي في قطاع السياحة بما في ذلك تطور الأهداف والخطط بعيدة المدى ، والتأثيرات السلبية للأنظمة السياسية والتشريعية القانونية على اتجاهات قطاع السياحة بما في ذلك حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق ،وضعف اهتمام الإدارة في قطاع سياحي بنشاط الترويج والافتقار إلى شبكة توزيع متكاملة وكفؤة وضعف وسائل الاتصالات والمواصلات .

السياحة أصل غير ناضب ونفط دائم وهو القطاع الأكثر أهاليه في العراق بعد النفط ويتفوق علية من ناحية الديمومة والاستمرارية في حين أن النفط مورد ناضب خلال فترة محدودة ، صحيح أن النفط حاليا هو محور النشاط الاقتصادي ومورد التمويل الأساسي في العراق لكن ارتهان مستقبل العراق الاقتصادي والاجتماعي بالثروة النفطية أمر بعيد تماماً عن الحكمة والتعقل ولذلك وجب تفعيل بقية القطاعات الإنتاجية ومن ضمنها قطاع السياحة وزيادة مساهماتها في النسبة المطلقة في الاقتصاد العراقي، ويعتب قطاع السياحة بما يمتلكه من مزايا تنافسية كبيرة كأحد القطاعات التي يعول عليها في تنويع الاقتصاد العراقي من خلال قدرتها الفائقة على توليد مصادر جديدة للدخل وللعمالة من جهة أخرى وتحفيز بقية الأنشطة الاقتصادية على النمو والتطور من جهة أخرى ، ولغرض تطوير قطاع السياحة في العراق ينبغي استحداث وزارة متخصصة لشؤون السياحة تأخذ على عاتقها مسؤولية النهوض بهذا القطاع وتطويره كما ان هناك حاجة ماسة لبناء المرافق السياحية الحديثة وهو ما يستلزم استثمارات كبيرة وفتر زمنية طويلة نسبياً نظراً لفترة دورة رأس المال المستثمر في السياحة ولذلك ينبغي دعم القطاع الخاص المحلي وتوفير المزايا والحوافز له بقصد تشجيعه على الاستثمار السياحي ، وقد يبد من المناسب حالياً في ضوء الإمكانات المحدودة للقطاع الخاص

الوطني السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالذات العربية بولوج هذا القطاع .ويحتاج قطاع السياحة في العراق إلى استثمارات في البنية الأساسية للسياحة حيث ان السياح يفضلون السفر للاماكن التي تتوفر بها خدمات حديثة من مواصلات والاتصالات وكذلك توفر الأسواق التي تتعامل بالسلع الترفيهية والتراثية ،فضلاً عن نظافة البيئة وتوفر المياه الصالحة للشرب وتهيئة الخرائط السياحية للمرشدين ، وكذلك العمل على زيادة وعي للمواطنين بأهمية السياحة من خلال مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الوسائل ،وأجراء دراسات عن الجدوى الاقتصادية لأنواع جديدة من السياحات مثل سياحة الشواطئ والسياحة البحرية والسياحة الثقافية، وأجراء دراسات تصب في تأهيل وتطوير القيادات الإدارية والعاملين في السياحة .

ثانياً/ دور السياحة الدينية في تنمية الاقتصاد العراقي

لم تعد السياحة هدفاً في حد ذاته بل وسيلة للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة في العراق ،حيث تكفل التنمية السياحية استغلال المقومات والإمكانيات السياحية المتوفرة وتسهم من خلال ذلك في زيادة الدخل وتوزيع الإنتاج وإثراء التراث وربط المواطن ببيئته وثقافته وتعزيز انتمائه لوطنه، تعد السياحة الدينية أحد الأنواع المهمة للسياحة وهي تهتم بإشباع حاجات البشر الروحية .تعرف السياحة الدينية بئنها زيارة الأماكن الدينية المقدسة للتبرك أو الأماكن المقدسة للحج لأداء واجب ديني أو التعرف على التراث الديني لدولة ما. تشمل السياحة الدينية المناسبات الدينية ومشاهدة المهرجانات الدينية والطقوس العبادية ،وتقتصر على المناطق ذات التاريخ القديم الذي يجذب السياح إليه من أنحاء العالم كافة ، يزخر العراق بالعديد منها من أبرزها ابتداء من شجرة آدم في القرنة شمال البصرة وأنتهاءاً بالنبي يونس (ع) في الموصل مروراً بالمراقد المقدسة للأئمة الأطهار في كربلاء والنجف الأشرف و الكاظمية وسامراء وغيرها ،وهي من المراقد المقدسة الرئيسة لزيارة السياح الوافدين إليها . لكن السياحة بوجه عام والسياحة الدينية بوجه خاص لم تحظ في العراق باهتمام يذكر من قبل الدولة ، مما زاد من معاناته من حالة الاختناقات الاقتصادية على مستوى الدولة والقطاع الخاص ، فيما عجزت الدولة عن توفير متطلبات التحديث وتوسع الطلب على وهذا ما يفسر تدني نصيب السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق إلى اقل من (١%) في عام ٢٠٠١ بعدما كانت بحدود (٢%) عام ١٩٩٠ . ابتداء من نيسان ٢٠٠٣ اصبح العراق يعاني من نزيف آخر في موارده السياحية ونعني بذلك السياحة الدينية ،ففي ظل الانفلات الأمني تدفق عبر المنافذ الحدودية للعراق نحو

ثلاثة مليون زائر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ ،بعيداً عن الرقابة مما اربك الأمن السياحي وتهديد موارد السياحة الوافدة وحرمان العراق من فرصة الإفادة من حصته من العملة الأجنبية ، في حين كان عشرات الألاف يزورون الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء بشكا منظم مما يعود بفائد اقتصادية على القطاع السياحي العراقي ، فقد ارتفع عدد السياح الوافدين للعراق من (٥٤٧) الف سائح عام ١٩٩٠ إلى نحو مليون سائح عام ٢٠٠٣ فيما ارتفعت الإيرادات المتحققة للدولة عن السياحة من نحو (١٣) مليون دينار عام ١٩٩٣ إلى(١٠٢)مليون دينار عام ٢٠٠٢. تشكل السياحة الدينية في العراق حوالي (٩٤%) من أجمالي السياحة عام ١٩٩٧ وارتفعت إلى (٩٩%) عام ٢٠٠٠، ويأتي معظم الزوار من إيران بنسبة(٨٨%) في عام ٢٠٠٠ ثم الهند وباكستان ولبنان وأفغانستان ،تتصف المواقع الدينية في العراق بالتميز والتفرد النوعي بحيث إنها تجذب السائحين على مدار السنة ، وهذا يعني إن تلك المواقع تعد محركاً للسياحة الوافدة ، والتي لها مردود اقتصادي يتمثل بتحسن دخل الفرد وتحسين ميزان المدفوعات . إن السياحة الدينية يمكن إن تشكل مورداً مهماً ومصدراً لا غنى عنه أمام العراق للحصول على العملات الأجنبية . إن هذة الخصوصية تدفع للاهتمام بتعظيم الفوائد المتحققة من خلال إيصال اكبر عدد من السياح إلى الأماكن المقدسة وبقائهم لا طول فترة ممكنة : لزيادة إنفاقهم ، وبذلك يتحقق أهداف التنمية السياحية المطلوبة . على الرغم من امتلاك العراق قاعد واسعة من مكونات العرض السياحي الديني إلا انه لم يتم استغلاله بالشكل الذي يتوافق مه أهمية السياحة الدينية في العراق . ولغرض تفعيل السياحة الدينية في العراق وزيادة مساهمتها في تكوين الدخل القومي وتنويع مصادرة وتوفير المزيد من فرص العمل على تحقيق ما يلي:

١. تشيد بنية تحتية متطورة وتطوير المتوفر منها ولاسيما في مجالات شبكات النقل الداخلي والخارجي وخطوط السكك الحديدية مع الدول المجاورة وتنشيط النقل الجوي الداعم لحركة السياحة الدينية بوجه خاص ،وكذلك ينبغي تطوير الطاقة الكهربائية بما يتناسب مع الأعداد المحتملة للسياح وكذلك تطوير شبكات المياه بالشكل الذي يتلاءم مع حاجات السياحة الدينية .
٢. الاهتمام بالصناعة الفندقية وتطويرها وفقا للمعايير العالمية وبما يتناسب مع أعداد السائحين حيث لا يوجد في مدينة كربلاء مثلا سوى ثمانية الأف غرفة في حين يوجد نحو ثلاثين الف غرفة في شرم الشيخ .

٣. تطوير الشقق المفروشة لتكون عاملاً مساعداً للفنادق السياحية لاسيما وأنها مفضلة لدى شريحة واسعه من السائحين وخاصة الخليجيين .

٤. التوسع بإقامة المطاعم السياحية بما يتناسب والمعايير العالمية وإعداد السائحين والعمل على تطوير أساليب العمل فيه .

٥. توفير الأمن والاستقرار السياحي باعتباره عاملاً أساسيا في جذب الاستثمارات السياحة .

٦. توفير مقومات تشجيع الاستثمار كالإعفاء الضريبي وسياسات التمويل الملائمة وتوفير الدعم في تسعير مدخلات الإنتاج والأراضي المستخدمة في إقامة المشاريع السياحية .

٧. تنمية الصناعات المرتبطة بالسياحة الدينية لاسيما صناعة مكملات الصلاة والصناعات التراثية .

٨. التوسع في وحدات الخدمات الصحية وزيادة مراكز الشيخوخة والأمراض المزمنة وانعاش القلب ؛لأن معظم السياح الوافدين للأماكن المقدسة تتراوح أعمارهم بين(٥٩-٥٠)سنة .

٩. الاختيار الدقيق في اختيار القيادات الإدارية في القطاع السياحي على وفق معايير محددة تبنى على إساس الكفاءة والخبرة والنزاهة .